



وزارة العدل

قرار رقم (٥٣١)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

---

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي عماد محمد عبدالله ابو ركيه لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٧/٥٧٣) محكمة جنايات عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٧/٥٧٣) محكمة جنايات عمان نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٧ بجناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٢/١/٤٠١) من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف السنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

بالتدقيق وحيث تبين للجنة ان المستدعي سبق وان تقدم بطلب للجنة العفو  
وصدر قرار من اللجنة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩ بموجب قرارها رقم (٣٢١)  
والمتضمن رفض الطلب كون المستدعي مكرر بالمعنى القانوني ، لهذا نقرر رد  
طلب المستدعي لسبق الفصل بالطلب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢

رئيس اللجنة

رئيس محكمة التمييز  
القاضي محمد الغزو

عضو

رئيس النيابة العامة  
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو

النائب العام  
لدى محكمة استئناف عمان  
القاضي د. حسن العبدلات

عضو

النائب العام  
لدى محكمة الجنايات الكبرى  
القاضي احسان السلامة

عضو

النائب العام  
لدى محكمة أمن الدولة  
القاضي العميد حازم المجالي